حسب ما كشفته وثيقة اجتماع وزراء المالية

مجموعة العشرين تدرس خفض الديون لأقل من 90 في المئة من الناتج

دبلن – «رويترز»: اظهرت وثيقة معدة لاجتماع وزراء مالية دول مجموعة العشرين أن المجموعة ستدرس الأسبوع القادم في واشنطن مقترحا لخفض الديون الحكومية في المدى الطويل إلى أقل من 90 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويأتي المقترح الذي أعدته الرئاسة المشتركة لما يعرف بمجموعة العمل الخاصة بإطار النمو إثر اتفاق زعماء دول المجموعة في يونيو حزيران من العام الماضي على وضع أهداف طموح لخفض الديون بعد عام 2016 وهو الموعد الذي حدده اتفاق سابق في تورونتو عام 2010 لوقف تنامي الديون.

وقالت وثيقة أعدها للاجتماع مندوبو الاتحاد الأوروبي «تقترح الرئاسة المشتركة: أن يوجه أعضاء مجموعة العشرين في المدى الطويل سياستهم المالية صوب تحقيق مستوى للديون أقل بكثير من 90 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي».

وقالت الوثيقة التي تبناها وزراء مالية الاتحاد الأوروبي يوم السبت واطلعت عليها رويترز «ننظر بعين الاعتبار إلى المقترح المقدم من الرئاسة المشتركة بشأن الأهداف المالية كأساس جيد للنقاش».

لكن الاتحاد الأوروبي نفسه يعتمد هدفا أشد طموحا للوصول بسقف الديون إلى 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لدوله السبع والعشرين وسيقترح هدفا أكثر انخفاضا لمجموعة العشرين.

وقالت الوثيقة «تجربتنا على صعيد...

لافتة تروج لقمة مجموعة العشرين

تحديد قيمة مرجعية تبلغ 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي تظهر أهمية ربط الديون بهدف أكثر طموحا. ربط الديون عند ذلك المستوى ضروري بالتزامن مع مسار للانضباط المالي المحدد بعناية للمحافظة على التعافي».

ومثل تلك الأهداف سهلة بالنسبة للاتحاد الأوروبي حيث نسبة الديون حاليا دون التسعين في المئة أو حتى بالنسبة للولايات المتحدة حيث تبلغ الديون نحو 105 في المئة، لكنها قد تكون مستحيلة بالنسبة لدول مثل اليابان حيث تتجاوز نسبة الدين 200 في المئة.

وبغية محاربة انكماش الأسعار ودعم النمو أطلق بنك اليابان المركزي تحفيزا نقديا هو الأضخم في العالم حتى الآن حيث تعهد بضخ نحو 1.4 تريليون دولار في الاقتصاد خلال أقل من عامين.

كان وزير المالية الياباني ميتسوهيرو فوروساوا قال يوم الجمعة إن من المتوقع أن تناقش مجموعة العشرين تداعيات التيسير النقدي في اليابان واقتصادات متقدمة اخرى على اقتصادات الأسواق الناشئة.

ودفعت ضخامة التحفيز الياباني سعر الين لأدنى مستوى في أربع سنوات مقابل الدولار وأحدثت هزة في السندات اليابانية ليرتفع عائد السندات لأجل عشرة سنوات إلى 0.635 في المئة يوم الجمعة من مستوى قياسي منخفض بلغ 0.315 في المئة بعد إعلان بنك اليابان عن إجراءاته الجديدة.

وسيحذر الاتحاد الأوروبي مجموعة العشرين الأسبوع القادم من أن تلك السياسات اليابانية لا تخلو من مخاطر.

وقالت الوثيقة «نرحب بجهود اليابان لإنعاش النمو المحلي. لكن ثمة مخاوف للمدى الطويل نظرا لما تنطوي عليه السياسات الاقتصادية الراهنة من مخاطر زيادة اعتماد اليابان على التحفيز المالي والنقدي في حين أن هناك حاجة إلى إصلاحات هيكلية جريئة لمعالجة التحديات الكامنة».

كما سيدعو الاتحاد الصين إلى سرعة تحرير القطاع المالي لديها وتعزيز شبكة الضمان الاجتماعي والتعجيل بإخضاع نظام سعر الصرف لقوى السوق.

ليبيا تودع مليارى دولار في «المركزي المصري»

طرابلس – «رويترز»: قال محافظ البنك المركزي الليبي الصديق الكبير يوم السبت إن ليبيا أودعت مليارى دولار في البنك المركزي المصري وانها استقطعت من الاستثمارات الليبية في مصر.

وأضاف الكبير في تصريحات لرويترز أن هذا المبلغ وديعة بالبنك المركزي وليست قرضا لكنه لم يدل بمزيد من التفاصيل.

وقال إن استثمارات ليبيا في مصر تبلغ إجمالا نحو 10 مليارات دولار وانها في بنوك وعقارات وقطاعات أخرى.

وأضاف «استقرار مصر مهم لليبيا». وقال «إنها مثل مساعدة الاتحاد الأوروبي لليونان».

وقال رئيس الوزراء الليبي علي زيدان لرويترز إنه لم يتم تقديم قرض لمصر. واستدرك بقوله ان البنك المركزي الليبي «حر في وضع ودائع حيثما يشاء».

ويوم الأربعاء قالت وكالة انباء الشرق الأوسط المصرية إن ليبيا ستمنح مصر قرضا بدون فوائد بقيمة مليارى دولار لمدة خمسة أعوام.

ونقلت الوكالة عن مسؤول بوزارة المالية قوله ان القرض «سيسدد على خمس سنوات وبفترة سماح ثلاث سنوات بهدف دعم الاقتصاد المصري والموازنة العامة للدولة والاحتياطي النقدي الأجنبي».

ويوم الأربعاء أيضا وافقت قطر على منح مصر ثلاثة مليارات دولار إضافية من خلال شراء سندات للحكومة المصرية.

وجاءت هذه المساعدات المالية في حين تجري مصر مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 4.8 مليارات دولار ستصاحبه على عكس المعونة العربية شروط مثل اصلاح نظام الدعم وفرض زيادات ضريبية.

وزراء اليورو يؤيدون صفقة إنقاذ بعشرة مليارات يورو لقبرص

دبلن – «رويترز»: وافق وزراء مالية منطقة اليورو امس على صفقة إنقاذ لقبرص بقيمة 10 مليارات يورو وقالت المفوضية الأوروبية إنها ستحاول مساعدة اقتصاد الجزيرة على العودة إلى النمو بتحسين استخدام أموال التعديل الهيكلي المقدمة من الاتحاد الأوروبي.

ويمهد التأييد الوزاري الطريق امام عدة دول في منطقة اليورو منها المانيا وفنلندا للسعي للحصول على الموافقة على صفقة الإنقاذ التي تبلغ مدتها ثلاث سنوات في البرلمانات الوطنية حتى يتسنى توقيع اتفاق القرض بحلول 24 ابريل.

وستصل الشريحة الأولى من القرض –وقيمتها 9 مليارات يورو من منطقة اليورو ومليار يورو من صندوق النقد الدولي– إلى نيقوسيا في منتصف مايو آيار.

وسيبلغ متوسط أجل قروض منطقة اليورو 15 عاما وأقصى أجل لها 20 عاما.

الهند تريد استثمارات من أمريكا الشمالية

نيودلهي – «رويترز»: يسعى وزير المالية الهندي لجذب استثمارات اجنبية من الولايات المتحدة وكندا الاسبوع الجاري لتمويل عجز قياسي في المعاملات الجارية في حين يناقش واضعو السياسات مخاطر الاعتماد المفرط على المستثمرين الأجانب لسد الفجوة.

ويبدأ بي.تشيدامبارام جولة في امريكا الشمالية تستمر اسبوعا في حين يعد مسؤولون بوزارته سلسلة من الاجراءات لجذب استثمارات جديدة تصل إلى 20 مليار دولار على الأقل لتمويل العجز دون استنزاف احتياطيات النقد الاجنبي في البلاد وتبلغ 300 مليار دولار.

وقال مسؤولون لرويترز ان الاقتراحات تشمل رفع الحد الاقصى للاستثمار الاجنبي في السندات الحكومية المقومة بالروبية إلى خمسة مليارات دولار وخفض الضريبة على مثل هذه الاستثمارات لتسهيل اقتراض الشركات الهندية من الخارج وتخفيف القيود على الاستثمارات في قطاعات حساسة مثل الدفاع والاتصالات والاعلام.

واكد المسؤول ان الاجراءات لاتزال في مرحلة الصياغة ولم يتم اقرارها بعد.

ويهدف تشيدامبارام لاستغلال رخص التمويل العالمي وسوف يجتمع مع مستثمرين في نيويورك واوتاوا وتورنتو وهي أحدث محطات في جولة ترويجية عالمية لتعزيز وضع الهند كوجهة للاستثمار.

وسجل العجز في المعاملات الجارية للهند أعلى مستوى على الاطلاق عند 6.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من اكتوبر تشرين الأول لديسمبر كانون الأول نتيجة زيادة واردات النفط والذهب الضخمة وهبوط الصادرات.

«دبي ورلد سنترال» يستعرض مجموعة من التقنيات الحديثة والتصاميم في «ويتكس 2013»

يعتزم «دبي ورلد سنترال»، المشروع المُصمم خصيصاً ليكون أول مدينة مطار متكاملة في العالم، خلال مشاركته في معرض تكنولوجيا المياه والطاقة والبيئة، «ويتكس 2013»، استعراض سلسلة من التقنيات والممارسات الصديقة للبيئة التي اعتمدها المشروع منذ مراحل إنشائه وضمن مختلف مراحل تطويره.

وتقام الدورة الخامسة عشرة من المعرض، تحت رعاية سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، وزير المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس هيئة كهرباء ومياه دبي، في مركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض بين 15 و17 ابريل الجاري. ويواصل مشروع «دبي ورلد سنترال» الإستثمار في التقنيات الحديثة والتصاميم المتطورة بهدف الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة وتخفيض الانبعاثات الكربونية. وصممت محطات ونظام التبريد المركزي لمباني «دبي ورلد سنترال» وغرفها الميكانيكية المركزية بشكل هندسي من أجل العمل بكفاءة قصوى وتخفيض متطلبات الصيانة.

راشد بوقراعة

ويتم معالجة مياه الصرف الصحي الناتجة عن مباني «دبي ورلد سنترال» بشكل كامل لتستخدم في ري المساحات الخضراء ومكافحة الحرائق، كما تستخدم بشكل متكرر ضمن محطات التبريد المركزي.

كما يتم استغلال مياه الأمطار ويتم تجميعها في برك خاصة، وتستخدم في مختلف متطلبات المياه في المشروع. ويقاس حجم الانبعاث الكربوني في «دبي ورلد سنترال» بشكل سنوي في إطار رؤية لقياس حجم الثلوث الناتج عن العمليات التشغيلية في المشروع وتخفيضها إلى الحد الأدنى. وقال راشد بوقراعه، الرئيس التشغيلي لـ «مؤسسة مدينة دبي للطيران»: «بعد «دبي ورلد سنترال» من المشاريع الصديقة للبيئة بشكل كامل، وطالما كان الحد من البصمة البيئية في صدارة جدول أعمالنا، ومحوراً رئيسياً في مفهوم الاقتصاد المستقبلي المستدام الذي ينطلق منه المشروع. ومن المقرر أن يساهم «دبي ورلد سنترال»، الذي صُمم خصيصا ليكون أول مدينة مطار متكاملة في العالم، بشكل محوري، في دفع عجلة النمو والتنمية بقطاع الطيران على المستوى الإقليمي.

«ماريوت الدولية» اختتمت عام 2012 بتحقيق نتائج إيجابية في الشرق الأوسط وإفريقيا

بعد إعلان شركة ماريوت الدولية «المدرجة في بورصة نيويورك تحت الرمز MAR» نتائج مبيعاتها العالمية والتي أقرّت زيادة بنسبة 22 في المئة، أعلنت الشركة عن زيادة بنسبة 8.3 في المئة في إيرادات كل غرفة فندقية متاحة في أنحاء الشرق الأوسط وإفريقيا لعام 2012 مقارنة مع العام السابق.

ويُعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى نمو بنسبة 5.3 في المئة في إشغال الغرف، وتظهر نتائج نهاية العام بوضوح رغبة المسافر العالمي في الإقامة في فنادق ماريوت الدولية، التي تشكّل إحدى العلامات الأهمّ والأعرق في العالم. وجاءت هذه النتائج الإيجابية بعد أن صنّفت مؤسسة «غريت بليس تو وورك» Great Places to Work ومجلة Executive شركة ماريوت الدولية كثاني أفضل مكان للعمل. وقد ساهم في تعزيز أداء ماريوت الدولية افتتاح الشركة ثلاثة فنادق جديدة عام 2012 وهي كورتيارد من ماريوت الحي الدبلوماسي، وماريوت للشقق الفندقية الرياض مكارم، وفندق القمّة جي دبليو ماريوت ماركيز دبي. وتنحصر تسمية «ماركيز» بالفنادق المميّز في مجموعة فنادق ماريوت الدولية، وذلك تبعاً لحجمها وموقعها وعظمتها، علماً أنّ فندق جي دبليو ماريوت ماركيز دبي الجديد في دبي هو ثاني فندق يحمل اسم جي دبليو ماريوت ماركيز في العالم، ويحمل أهمية استراتيجية كبيرة لتوسّع علامة جي دبليو ماريوت الفاخرة عالمياً.

هذا وتواصل مشاريع ماريوت الدولية قيد الإنشاء في الشرق الأوسط وإفريقيا نموّها مع الإعلان عن خمسة مشاريع جديدة، تضيف 1,027 غرفة إلى المجموعة، وهي فندق ماريوت الرباط المؤلّف من 186 غرفة الذي سيفتح أبوابه في المغرب العام المقبل، وفندق ماريوت القسطنطينية في الجزائر الذي يضمّ 181 غرفة وفندق كورتيارد

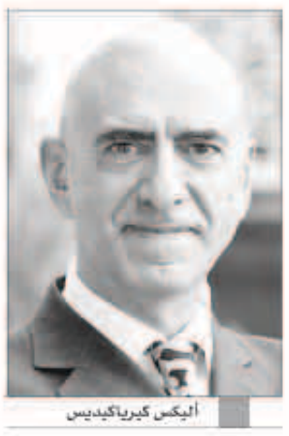
أليكس كيرياكيديس

من ماريوت الرياض الشمال في السعودية الذي يضمّ 210 غرف اللذين سيُدشّنان عام 2015، وفندق جي دبليو ماريوت الدار البيضاء في المغرب الذي يتألف من 300 غرفة وفندق ماريوت لاغوس في نيجيريا الذي يتألف من 150 غرفة واللذين يستقبلان الضيوف ابتداءً من عام 2016. ومع هذه الفنادق الجديدة، يصبح مجموع عدد المشاريع المعلن عنها التي ستنضم إلى فنادق ماريوت الدولية في الشرق الأوسط وإفريقيا 48 فندقا، ويدل على خطط الشركة الموسّعة للنمو ولا سيّما في إفريقيا.

وفي معرض تعليقه على نتائج الشركة الإيجابية لعام 2012، قال أليكس كيرياكيديس، الرئيس والمدير التنفيذي لماريوت الدولية في الشرق الأوسط وإفريقيا: «تظهر هذه النتائج بوضوح النمو المتواصل لقطاع الضيافة في المنطقة، وتترك إيرادات كل غرفة فندقية متاحة ومعدّلات إشغال الغرف في ماريوت الدولية بصمة مهمة على القطاع.

ولا ينفكّ نظامنا يتحسّن، وستحتلّ ماريوت الدولية المكانة المثلى لاستيعاب عدد الزوار المتزايد إلى المنطقة بفضل هذه المشاريع وتلك الأخرى التي ستتبعها عام 2013. كذلك، نعتزم توظيف 21 ألف شخص في السنوات الخمس المقبلة بهدف تلبية حاجات فنادقنا المتنامية».

فريق دولي يختتم مراجعة إصلاحات اليونان

دبلن – «رويترز»: قال مصدر مطلع يوم السبت إن فريق تفتيش من المقرضين الدوليين قد اختتم مراجعته للإصلاحات اليونانية مما يمهد الطريق لدفعة جديدة من المساعدات قيمتها عشرة مليارات يورو.

وينهي اتفاق أبرم الجمعة أول مراجعة تجريها المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي منذ الإفراج عن مساعدة سابقة في ديسمبر.

وفي مقابل اتفاق ديسمبر – وهو جزء من حزمة حجمها 240 مليار يورو لإنقاذ اليونان – أقرت أثينا جولة جديدة من إجراءات التقشف.

وقال مندوب مطلع على سير المباحثات لرويترز «بعثة المراجعة الثالثة للبرنامج أتمت عملها الليلة الماضية في أثينا».

وأضاف أن من المرجح أن يناقش كل من مجلس وزراء مالية منطقة اليورو ومجلس صندوق النقد الاتفاق في مايو أيار وهو ما يعد شرطا لصرف الأموال بشكل فعلي.

كان كلاوس رجلينج مدير صناديق إنقاذ منطقةاليورو قال يوم الجمعة إن آلية الاستقرار المالي الأوروبي التي تشرف على إنقاذ اليونان مستعدة لصرف عشرة مليارات يورو «13 مليار دولار» لأثينا فور تحقق الشروط. وأبلغ الصحافيين «ستحصل اليونان على 2.8 مليار يورو بعد تحقق المتطلبات. وهناك أيضا 7.2 مليار «يورو» متاحة في شكل سندات لإعادة رسملة البنوك. ينبني هذا على شريحة تمت الموافقة عليها بالفعل في ديسمبر الماضي».

وحصلت اليونان على نحو 200 مليار يورو قروضا منذ عملية الإنقاذ الأولى في مايو 2010. لكن رغم خصم 75 في المئة من مستحقات حملة السندات من القطاع الخاص وإعفائها من ديون لمقرضيها الرسميين العام الماضي فإنها مازالت غير قادرة على العودة إلى أسواق السندات.

هل تحذو دول متعثرة حذو قبرص وتبيع ذهبها لدعم خطط إنقاذ؟

لندن – «رويترز»: قد تواجه الدول المثقلة بالديون في منطقة اليورو مثل إيطاليا والبرتغال ضغوطا لاستغلال احتياطياتها من الذهب من جراء خطط قبرص لبيع ذهبها من أجل تلبية احتياجاتها المالية.

وأظهر تقييم المفوضية الأوروبية للخطوات التي تحتاجها قبرص في إطار حزمة الإنقاذ المقدمة من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي أن من المتوقع أن تبيع الجزيرة كمية كبيرة من احتياطيات الذهب لجمع نحو 400 مليون يورو «523 مليون دولار».

وقد تتعرض دول أخرى متعثرة في منطقة اليورو لضغوط للتفكير في هذه الخطوة. ومن بين هذه الدول على سبيل المثال البرتغال وأيرلندا وإيطاليا واليونان واسبانيا وهي دول تمتلك ما يزيد على 3230 طنا من الذهب قيمتها نحو 125 مليار يورو بالأسعار الحالية.

وتتمتع إيطاليا بنصيب الأسد من هذه الاحتياطيات إذ تملك 2451.8 طنا منها. غير أن البرتغال واسبانيا أيضا تملكان مئات الأطنان من الذهب الذي يبلغ سعره حاليا في الأسواق الفورية حوالي 1558.95 دولار للأوقية «الأونصة» أو ما يعادل 1189 يورو.

ويشكل المعدن ما يربو على 90 في المئة من الاحتياطات الأجنبية للبرتغال بينما يشكل 72.2 في المئة من احتياطات إيطاليا. وعلى النقيض من ذلك يشكل الذهب أقل من عشرة في المئة من الاحتياطيات الأجنبية للهند.

ورغم ذلك لن تكون مبيعات الذهب وحدها هي العصاة السحرية التي ستحل مشاكل التمويل في منطقة اليورو. فجميع احتياطات إيطاليا من الذهب على سبيل المثال تقل قيمتها عن 95 مليار يورو في حين أن ديونها تصل إلى نحو 1.685 تريليون يورو. غير أن وضع قبرص يشير إلى أن بيعها لكمية قليلة نسبيا من الذهب يمكن أن يساعدها على معالجة مشكلات الديون المتفاقمة. ومن شأن بيع الذهب أن يساعدها بسهولة على توفير نحو ثلاثة في المئة مما يجب أن تسهم به في خطة الإنقاذ.

وقد أثار هذا الأمر القلق في السوق نظرا لأن بيع كمية كبيرة من الذهب سيؤدي إلى انخفاض سعره. وكان شراء البنوك المركزية للذهب واحدا من بين مصادر الطلب القليلة التي زادت العام الماضي في الوقت الذي ضعف فيه معدل شراء الحلي والعملات والسبائك الذهبية.

وبالفعل سجل سعر الذهب في الأسواق الفورية يوم الأربعاء أكبر خسارة يومية له منذ ما يقرب من شهرين بعد الإعلان عن خطط بيع الذهب.

وقال أحد كبار تجار الذهب «ربما تكون قبرص حالة فريدة لا تتكرر ولكن السوق تخشى تكرارها ودعوة دول أخرى إلى بيع ذهبها».

وأضاف «قد يكون ذلك تغييرا في قواعد اللعبة بالسوق.

«في ضوء أن البرتغال رفضت أحدث خطة تقشف وأن الذهب يشكل أكثر من 90 في المئة من احتياطاتها الأجنبية فهل ذلك يعني أنه قد يطلب من البرتغال أن تبيع بعض ذهبها؟»

ورغم ذلك يحتمل أن تكمن المعوقات الكبرى في طريقة بيع البنوك المركزية لتلبية احتياجاتها التمويلية. فعلى سبيل المثال تكفل المادة السابعة من بروتوكول النظام الأوروبي للبنوك المركزية الاستقلال لهذه البنوك وتحررها من نفوذ الحكومات مما يعني أن البنك يستطيع مقاومة بيع احتياطياته من الذهب إذا كان لا يرغب في ذلك.

واعترض البنك المركزي الأوروبي على اقتراح الحكومة الإيطالية فرض ضريبة قدرها ستة في المئة على الأرباح الرأسمالية في الميزانية العمومية للبنك المركزي في عام 2009 بما في ذلك احتياطياته من الذهب على ما يبدو.

وقالت رونا أوكونيل المحللة في شركة جي.اف.ام.اس الاستشارية إن البنك المركزي أشار آنذاك إلى أن حظر التمويل النقدي في إطار معاهدة الاتحاد الأوروبي «يحظى بأهمية كبيرة لضمان تحقيق الهدف الرئيسي في السياسة النقدية المتمثل في استقرار الأسعار وهو هدف ينبغي عدم عرقلته».

وأبلغت منتدى رويترز العالمي للذهب يوم الخميس «لا يمكننا استبعاد احتمال محاولة بعض البنوك الأخرى إيجاد سبيل لاستغلال الذهب ولكن التاريخ لا يقول ذلك».

وأضافت «خاض بوندسبنك «البنك المركزي الألماني» عددا من المواجهات مع البوندستاج «مجلس النواب» بشأن هذه القضية ودائما ما كان البنك ينتصر. لذا أشك في أن يكون هناك ضغطا سياسيا كبيرا أو صعوبات قانونية يمكن أن تحول دون هذا النشاط».

وهناك مشكلة أخرى تتعلق بالكمية المسموح للبنوك المركزية ببيعها إذا أرادت ذلك.

وتحدد اتفاقية البنوك المركزية الخاصة بالذهب سقف مبيعات الذهب للأطراف الموقعة عند 400 طن سنويا. ووقعت الاتفاقية في الأصل عام 1999 ووصلت حاليا إلى نسختها الثالثة.

سبائك من الذهب